الثورة ALTHAWRAH DAILY
Satrday : 11 Jumada Al-ola 1434 > 23 March > Issue No. 17656
السبت : 11 جمادى الأولى 1434هـ > 23 مارس 2013م > العدد 17656

مهمش مع سبق الإصرار:

الاقتصاد.. المبتدأ والخبر!!

يبدو أن الاقتصاد وقضاياه ستظل مهمشة كما كانت عليه في السابق فالساسة لازالوا يرددون أسطوانتهم المشروخة والتي اعتاد عليها شعبنا خلال العقود الماضية فهل تعيد الكرة ونخرج بخفي حنين ام نتفاءل بالمستقبل، ولكن هل يدرك قادتنا أن الاقتصاد هو البوابة الحقيقية لأي تقدم وتطور وبدونه ستكون الحلول عرجاء غير مستوية والتجارب السابقة أثبتت ذلك فهل نعي الدرس جيدا؟.. هذا ما ننتظر جوابه من مؤتمر الحوار الوطني.

الثورة/عبدالله الخولاني
alkhwlani22@yahoo.com

التخلف الاقتصادي التنموي والاجتماعي في اليمن والاختلالات الاقتصادية والتنموية الهيكلية، إلى جملة متنوعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها؛ تبني دولة الوحدة اليمنية اقتصاد السوق الرأسمالي وآلياته باعتباره النظام الاقتصادي الرسمي للدولة،وكذلك في تبني وتنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ مطلع العام1995 م فمنذ ذلك الحين شهد الاقتصاد اليمني تحولات جذرية كبيرة تم خلالها إعادة هيكلة البناء الاقتصادي والتنموي للدولة وفقاً لنموذج السوق الليبرالي الرأسمالي الحر القائم على أنشطة القطاع الخاص ودمج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي.

وقد بدأت هذه التحولات بإجراء تعديلات جذرية في عام 1994على طبيعة الأسس الدستورية في دستور الجمهورية اليمنية المستفتى عليها خلال شهر مايو1991 م بموجبها اصبح الاقتصاد الوطني يقوم على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد العديد من المبادئ وبالتالي أطلقت هذه المادة العنان للحرية الاقتصادية والملكية الخاصة في الاقتصاد اليمني دون تحديد الدور الاقتصادي والرقابي الإشرافي للدولة ,كما أعطت للقطاع الخاص دورا أساسياً في تخصيص الموارد وتحديد الأسعار ملغية بذلك أي دور للقطاع العام أو للحكومة في هذا الجانب. كما ساهمت هذه التعديلات في التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات الدولية لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مطلع العام1995 م.

تدرج

وبعد مرور اكثر من 18 عاما اظهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي اليمني بأن تبني نظام السوق الليبرالي في اليمن كان قرارا متسرعا ولم يراع الأوضاع القائمة والمتطلبات الأساسية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية) والتي تشكل شروطا ضرورية ولازمة لنجاح هذا النظام ،ويتضمن ذلك عدم التحديد الدقيق والواضح لدور كل من الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي كما أثبتت التجربة أن هذه الحرية واتباع سياسات التصحيح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي كان لها نتائج وخيمة على الأداء الاقتصادي الكلي اليمني وعلى الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمواطنين، بحيث قادت هذه السياسات غير السليمة وغير الكفؤة والفاعلة المجتمع اليمني إلى الفقر والبطالة، ولم تتمكن من معالجة الاختلالات الاقتصادية والتنموية، ومن بناء اقتصاد يمني حقيقي سليم.

اختلالات

ويؤكد الاقتصاديون أن الاختلالات والتحديات الاقتصادية التنموية، التي تعاني منها اليمن، تشكل أحد أسباب نشوء الصراعات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وعاملاً أساسياً لاستمرارها واتساع نطاقها. فعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والعادلة،وانخفاض معدلات البطالة والفقر تساهم بصورة أساسية في توفير الظروف المناسبة لتحقيق عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

بناء اقتصادي

إن اليمن عبر تاريخه القديم، والحديث والمعاصر، لم يخل من مشاكل ونزاعات سياسية ومع ذلك فإنه مهما كبر حجم المشاكل السياسية فإنها لن تشكل مصدر قلق فعلياً إذا ما كان اليمن يمتلك بناء اقتصادياً قوياً وسليماً .فالإشكالية الرئيسية القائمة حالياً تتمثل في الغياب المزدوج للقطاعات والأنشطة المنتجة في الدولة (باستثناء قطاع النفط والغاز) وفي القطاع الخاص الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في اتساع وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وفي ظل هذه الأوضاع أصبحت الحالة الاجتماعية والبيئة العامة جاهزة للاستثمارات السياسية بمشاريعها المختلفة ومن ثم فإن إقامة هذا البناء سوف يساهم من ناحية في معالجة الاختلالات الاقتصادية والتنموية، وفي تحقيق استقرار الدولة اليمنية وضمان نموها.

التغيير الاقتصادي

تمر اليمن حالياً بلحظة تاريخية فاصلة وغير مسبوقة في تاريخها المعاصر، ممثلا بالتغيير السياسي الكبير والذي لا بد أن يتعزز ويكتمل بإحداث التغيير الاقتصادي والتنموي والاجتماعي بصورة حقيقية وجذرية، وبما يعزز متطلبات واحتياجات التغيير السياسي الذي حدث، وفي الوقت نفسه يلبي ويحقق آمال وطموحات الشعب اليمني وتضحياته وصبره الطويل في العيش بكرامة والرخاء الاقتصادي وهذا لن يتحقق إلا من خلال معالجة أوجه القصور في الدستور الحالي الذي سعت تعديلاته المتصلة بالاقتصاد لمواءمة الأسس الاقتصادية مع التوجه العام للدولة المتمثل في تبني نظام السوق الرأسمالي، ومعالجة أوجه القصور والغموض والتعارض العائدة في الأصل لتباين أسس نظامي الحكم في شطري اليمن طبقاً لدستوري 1970و .1978 وينطبق ذلك على المادة 6 من دستور1991 م حيث كانت تتضمن مجموعة من المبادئ الاقتصادية المتناقضة وكان تعديلها بغرض إيضاح التوجه الاقتصادي للدولة.

ظواهر سلبية

وبصورة عامة، يمكن القول بأن اتباع اليمن لسياسة تحرير التجارة، بصورة فجائية وغير منظمة وغير رشيدة، أدى إلى بروز العديد من الظواهر السلبية التي تتعارض مع آليات السوق وقواعد وأصول المنافسة الشريفة، مثل الاستيراد من غير بلد المنشأ، وما ترتب على ذلك من إغراق الأسواق المحلية بالعديد من السلع والمنتجات الرديئة وغير الصالحة للاستخدام في بعض الأحيان. كما ساهم تحرير التجارة في تفشي ظاهرة التهريب والتهرب الجمركي. إضافة إلى ذلك تسبب فتح الأسواق المحلية لكافة السلع والمنتجات الصناعية المستوردة بصورة كاملة غير متدرجة، في تعرض معظم المنتجات المصنعة محلياً إلى منافسة شديدة من قبل مثيلاتها المستوردة التي أغرقت الأسواق اليمنية، وبالتالي عدم قدرة الصناعات المحلية، بوجه عام، على الصمود والمنافسة في الأسواق المحلية فضلاً عن الأسواق الخارجية، بحيث اضطرت بعض المنشآت الصناعية اليمنية إلى التوقف وتسريح عمالها.

شخصنة الثروة

المادة) 8 (من الدستور الحالي تنص "الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة"، حيث سمحت هذه المادة للدولة التي شخصنتها في المجموعة الحاكمة، وفتح الباب للفساد وهدر الثروات الطبيعية بصورة كبيرة، حتى بلغ الحال بأن بعض وزراء وزارة المالية كانوا يشيرون بأنهم غير قادرين على الاطلاع على الموارد النفطية والغازية.

العدالة الاجتماعية

على الرغم من أن العدالة الاجتماعية الإسلامية تمثل المبدأ الأول للأساس الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي اليمني إلا أن هذه العدالة قد اقتصرت على جانب واحد وهو العلاقات الاقتصادية فقط دون الاجتماعية. علماً بأن النص في دستور 1991كان " العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الإنتاجية والاجتماعية كما أن الدستور الساري لا يتضمن أي فصل خاص بالحقوق الاقتصادية وتم إدراج بعضها في الفصل الثالث "الأسس الاجتماعية والثقافية، وفي الباب الثاني "حقوق وواجبات المواطنين الأساسية.

قصور

تمثل الخطوة الأولى والأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية التي يتمناها اليمنيون، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحقيق عدالة توزيع الناتج القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف المحافظات والمديريات، خصوصا المناطق الأكثر فقرا، والعمل بصورة حازمة على ضبط الأثمان ومكافحة الاستغلال والاحتكار والغش، في إعداد دستور يمني جديد يساهم في تحقيق ذلك ويحفظ كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فعادة ما يصور الأمر، بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في أن العيب كله كان يكمن خلال الفترة السابقة في تطبيق نصوص الدستور فقط، لكن في واقع الأمر فإن نصوص دستور الجمهورية اليمنية الساري حالياً متقادمة جداً ويعتريها العديد من جوانب القصور بالنظر للتطورات والمستجدات المحلية والإقليمية الراهنة، وهذا يستوجب بالضرورة تطويرها والتوسع فيها خاصة وأن نصوص الدساتير الحديثة (مثل دساتير جنوب إفريقيا والبرازيل وبوليفيا) قد توسعت في النص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بالتفصيل لتحصينها في مواجهة أي انحراف لاحق عنها في القوانين.

تخبط اقتصادي

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور علي سيف كليب أن اليمن ليس لها نهج اقتصادي واضح المعالم فهناك تخبط بين النظام الرأسمالي أي نظام السوق وبين التخطيط المركزي (الاشتراكي)ومحاولة تطبيق الصيغة الإسلامية، وهذا التخبط ألقى بظلاله على الحالة الاقتصادية لليمن وعلى الوضع المعيشي للمواطن وهوما يتطلب الاهتمام وعلى نطاق واسع بالجانب الاقتصادي والكلام للدكتور كليب الذي يشير إلى أهمية وضع الخطط والبرامج التي تتناسب مع الحالة اليمنية، فلا ضير من إعطاء حرية للسوق شرط أن تكون حرية مسئولة وأن لا يترك للقطاع الخاص الحبل على الغارب فهناك حقوق وواجبات فلا تصادر حقوقهم ولا يعفون من واجباتهم.

ويضيف الخبير الاقتصادي أن هناك نهجاً اقتصادياً يختلف الباحثون في إسناده فمنهم من يسميه باقتصاد السوق الاجتماعي وآخر يسميه الطريق الثالث وهناك من يرى أنه منهج الاقتصاد الإسلامي وهو يعمل على تشجيع القطاع الخاص ومنحه الحرية للعمل وفق ضوابط ويشجعه على القيام بواجبه. ويشدد كليب على ضرورة قيام الدولة بوضع خطة استراتيجية لتنمية المحافظات على مستوى المدن والأرياف وبما يحقق العدالة الاجتماعية.

مراكز البحوث.. هل تساعد المتحاورين في ترشيد قراراتهم وبناء أرضية مشتركة للتوافق ؟

تحشد مراكز الأبحاث والدراسات اليمنية قواها البحثية للإسهام بفاعلية في مناقشة قضايا الحوار الوطني وتقديم الرؤى والمقترحات والدراسات التي تعد خارطة الطريق لترشيد قرارات المتحاورين، وإمكانية التوصل إلى توافق من خلال هذه الرؤى وذلك من خلال الاستعانة بعدد من الخبراء والسياسيين، والمحللين على الساحة اليمنية على اعتبار ان قضايا الحوار هي أهم ما يدور على الساحة الوطنية، والوصول إلى رؤى توافقية تجنب البلاد كارثة الصراع والمواجهة آمر يهم الجميع. فعلى مدار الأشهر الماضية والأيام الحالية تعكف مراكز البحوث والدراسات اليمنية على التحليل والتفكير بغية دراسة الظواهر والقضايا المتصلة بالحوار الوطني الشامل وفق منهجية وموضوعية، للوصول إلى نتائج ودلالات علمية قابلة للقياس والتعميم يعتد بها عند البدء بالحوار وتسهم في النجاح المنشود.

استطلاع /أحمد الطيار

قيمة

تؤكد مراكز الأبحاث والدراسات اليمنية المهتمة بالجانب الاقتصادي أو الاستراتيجي أن الحوار الوطني في اليمن قيمة أخلاقية وسياسية عظيمة ويعتبر منهج رشيد في إدارة التباينات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترى تلك المراكز أن الحوار بين فرقاء ومكونات العمل السياسي في أي مجتمع تترسخ به قيم التسامح والتعاون والتكامل بين هذه الأطراف المختلفة العاملة في ساحة العمل الوطني، كما تتجسد بالحوار الفاعل قيم الحرية والديمقراطية والقبول بالآخر، فبالحوار الجاد والفاعل كما يقول الدكتور محمد الافندي رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية يغدو مجتمعنا اليمني أكثر أمناً واستقراراً، وأكثر بعداً عن بواعث التشظي والتمزق وبواعث العنف والتطرف، ومن ثم تتهيأ لليمن فرص أكبر، وآفاق أوسع لبناء اليمن الجديد.

ويرى الدكتور الافندي أن مراكز البحوث والدراسات اليمنية قامت خلال الفترة الماضية بالغوص في محددات الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وقضايا الحوار الوطني والمرتكزة على الإصلاح الدستوري، ومعالجة هيكل الدولة، والنظام السياسي، والنظام الانتخابي وتصور حل وطني عادل للقضية الجنوبية، وبما يحفظ وحدة اليمن واستقراره وأمنه والنظر في القضايا المختلفة ومنها أسباب التوتر في صعدة ،واتخاذ خطوات للمضي في بناء نظام ديمقراطي كامل، ومنها إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية واتخاذ خطوات باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلا وتحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وهذه النتائج والتوصيات المطروحة يمكن للمتحاورين في المؤتمر الاسترشاد بها لتكون بيانات ذات أهمية لهم لأنها انتجت من قبل خبرات وكوادر ذات مستوى معرفي ومهني عال.

حوار جاد

مستقبل بناء الدولة اليمنية أخذ حيزا في سلسلة أبحاث مراكز الأبحاث والدراسات اليمنية ورغم أنها لا تزال عاجزة عن فهم واستيعاب هذا الشكل فإنها في اتجاه آخر تشعر بالخوف من مناقشة هذا الموضع على مرأى ومسمع من الجماهير اليمنية إذ يتحسس منه اليمنيون على مستوى الشارع وترى المراكز أن الحوار المزمع بمؤتمر الحوار هو المعني بهذا الموضع لكنها مع ذلك تطرح العديد من الأفكار والمقترحات كالفيدرالية واللامركزية والأقاليم على أن الحسم فيها للحوار نفسه، وليس متوقعاً من الحوار أن يكون مجرد عمل ترفي فكري عقيم، لا ينتج إلا مزيداً من التناقض والتباعد لا التعاون والتفاعل، ولا أن يكون الحوار مجرد عمل ترفي سياسي ينتج عنه انتزاع شرعية لسياسة خاطئة أو موقف له كلفة وأعباء كبيرة، أو يولد اصطفائية سياسية أو اصطفائية دينية أو اصطفائية اجتماعية جديدة تعيد الدولة والمجتمع إلى حالة الاستبداد والظلم من جديد.

دور المراكز

يتفق كثير من الباحثين على أن الوظيفة الأساسية لمراكز البحوث اليمنية لا تتوقف عند صناعة الفكرة كمنهج علمي أو معرفي، وإنما تمتد إلى تسويق وترويج هذه الأفكار لدى صانعي القرار، وتقديمها للاستهلاك، وما لم يتم ذلك فلا قيمة لهذا المنتج ويرى الدكتور محمد الميتمي رئيس مركز الخبراء للاستشارات والتنمية أن المراكز هي مصانع لإنتاج الأفكار، وعملية صنع الأفكار لا تتم لذات الأفكار، فالفكرة لها علاقة حتمية بالواقع، وما ليس له تأثير في الواقع لا قيمة له.

● د.محمد الأفندي

● د.محمد الميتمي

● د.أحمد عبدالكريم

● المحامي/ شمس الدين الزين

ويمضي بالقول مراكز البحوث تقضي جل وقتها في إقامة الندوات والورش العملية بخصوص مؤتمر الحوار على أن أهم نقطة تسعى لها تتمثل في النجاح بالوصول إلى معطيات ونتائج يستطيع المتحاورون أن يسترشدوا بها في وضع بناء دولة ويشكل عقد اجتماعي مقبول لكل فئات المجتمع.

أهمية

تمضي مراكز البحوث اليمنية في عملياتها البحثية تجاه مؤتمر الحوار من خلال محورين الأول توفير البيانات والمعلومات الموثقة للقضايا ذات الطابع الملح والتي ستكون مرتكز مؤتمر الحوار وثانيا وضع الأسس العلمية لعملية الحوار والتفاوض وإنطلاقا من إن القرار الرشيد المقرر اتخاذه في المؤتمر ليس اختياراً اعتباطياً وإنما هو عملية رشيدة، تتطلب من صانع القرار قدراً مناسباً من الحصافة والعقلانية والرشد في اتخاذ القرار، ومن الواضح أن مراكز الأبحاث اليمنية هي من توفر هذه البيانات والمعلومات، وتضع أمام صانع القرار بيئة مشجعة ومحفزة لاتخاذ القرار المناسب، بيد أن دور المراكز لا يتوقف عند توفير هذه المعلومات والبيانات ، فالاكتفاء بذلك لا يوفر بيئة علمية كاملة لصنع القرار ،فالبيانات والمعلومات المجردة ليست مفيدة، ما لم يتم تحليلها واستنتاج مآلاتها ودلالاتها الحاضرة والمستقبلية.

مبادرات

لم تقف مراكز البحوث مكتوفة الأيدي في انتظار الحوار أو نتائجه بل بادرت قبل انعقاده لعقد سلسلة من الورش والندوات لمناقشة مواضع عدة سيتخللها مؤتمر الحوار وبهدف طرح العديد من الحلول والصيغ الملائمة أمام المتحاورين لمستقبل اليمن وفي هذا الصدد يشير الدكتور احمد محمد رئيس مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية إلى أن المركز بدأ بعقد سلسلة من ورش العمل كان أولها ورشة بعنوان " آلية صياغة الدستور وبناء الدولة " رؤية استشرافية" وهي باكورة لسلسلة من ورش العمل والندوات تتناول قضايا الحوار الوطني تباعاً وتهدف إلى تقديم تصور سياسي وقانوني حول الآليات الواجب إتباعها لتشكيل لجنة بناء وصياغة الدستور و الخروج برؤية واقعية وممكنة حول شكل الدولة المطلوب وهل ستكون دولة بسيطة أم دولة فيدرالية؟ وكذلك طبيعة النظام وما إذا كان نظاماً برلمانياً أم رئاسياً؟

ويؤكد أن الهدف يتمثل بالإسهام بفاعلية في مناقشة قضايا الحوار الوطني وتقديم الرؤى والمقترحات والدراسات التي تعد خارطة الطريق لترشيد قرارات المتحاورين، وإمكانية التوصل إلى توافق من خلال هذه الرؤى وذلك من خلال الاستعانة بعدد من الخبراء والسياسيين، والمحللين على الساحة اليمنية على اعتبار ان قضايا الحوار هي أهم ما يدور على الساحة الوطنية والوصول إلى رؤى توافقية تجنب البلاد كارثة الصراع والمواجهة آمر يهم الجميع.

البناء الاقتصادي

يؤكد الدكتور الأفندي على أن مراكز البحوث اليمنية تهدف في الأساس لخدمة التنمية في البلد باعتبار البلد لايزال يمر بظروف تتطلب حشد الطاقات من الخبراء لمساعدته على تجاوز معوقات التنمية فيه فمشكلتها الأولى لاتزال اقتصادية وهي المتحكم الرئيس في قدرتها على المضي للمستقبل أن احسن التصرف في إدارة هذا الملف ولهذا تهتم الكثير من المراكز ومنها المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بالقضايا الاقتصادية اليمنية المطروحة على عاتق مؤتمر الحوار فعملية التنمية الشاملة، من حيث أولوياتها، واستراتيجيات تحقيق أهداف التنمية، والطرق المثلى لإدارة الموارد، بما يحقق الكفاية والإنصاف في توزيع ثمار التنمية، وهذا يشير بوضوح إلى أهمية تطوير البحوث التطبيقية والعلمية في هذا الشأن ،بما يحقق أقصى فاعلية في هذا التأثير ولعل هذا التأثير يفسر نشوء مراكز دراسات حكومية وجامعية وخاصة، تسعى إلى توثيق الصلة بين المراكز، كمنتج للبحوث العلمية والتطبيقية من جهة، وخطط وبرامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من جهة أخرى.

العقول الإبداعية

يضع المحامي شمس الدين علي شمس الدين الزين رئيس منظمة الزين للملكية الفكرية أهمية للالتفات للعقول الإبداعية والابتكارية والخلاقة في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني بكل الوسائل البناءة المشروعة والممكنة ،لما في ذلك من أهمية بالغة للوطن ومستقبل ورفاهية أفراده.

ويرى أن ما يصبو إليه المبدعون هو تفعيل دور الملكية الفكرية باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية المستدامة والنهوض بالإنسان باعتباره أساس التنمية ونعني بذلك الإنسان المعطاء الذي لا حدود لعطائه ولا لإبداعه سواء في المجال الأدبي أو الفني أو العلمي أو التكنولوجي أو الرقمي، واحتضان وتبني المبدعين والمبتكرين ومد يد العون إليهم وتزويدهم بجميع متطلباتهم سواء المادية منها أو المعنوية أو الفنية حتى يتقون بها إلى إتمام الأفكار والخروج بها إلى حيز الوجود كأصل ملموس يعود بالنفع على المبتكر وعلى المجتمع وعلى التنمية والاقتصاد بشكل عام.

مع العمل على تحفيز الأفكار وتسهيل الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات ومصادر المعرفة الأخرى التقليدية منها أو الحديثة واعتبار من يقف عائق أمام المبدعين أو المبتكرين بمثابة خائن للوطن أو عابث بمقدراته باعتبار أن الأفكار التي تقود إلى الابتكار تمثل أصلاً حيوياً من أصول الاقتصاد الوطني الذي يضيف مردوداً لا ينفذ للرأس المال العام والدخل القومي برمته.

ويؤكد على أن مؤتمر الحوار الوطني يجب أن يخرج بأدوات لتطوير والارتقاء بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحقوق الفكرية بجميع أنواعها التي تندرج تحت منظومة الملكية الفكرية الصناعية والأدبية وتفعيل تلك القوانين والتشريعات وتطبيقها تطبيقاً نوعياً بجميع وسائل الإنفاذ المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية الملزمة التي انضمت بلادنا إلى الاتفاقيات المبرمة بشأنها.

ويطالب المحامي الزين بإنشاء مراكز بحوث متقدمة وتزويدها بكافة الوسائل والأجهزة وآليات البحث والتطبيق اللازمة وتخصيص أرصدة مجزية في الميزانية العامة تحت باب مساندة الأبحاث والباحثين والمبدعين والمبتكرين بجميع أشكالهم وأوضاعهم وتخصصاتهم العلمية والعملية وإنشاء صندوق ولجنة وهيئة مشكلة تشكيل نوعي وفني وإداري لتسيير شئون الباحثين والمبدعين والمخترعين وتذليل الصعوبات والرفع بالاحتياجات والمخصصات المالية في حق كل من تبرز الحاجة إلى دعمه مالياً أو معنوياً أو فنياً أو لوجيستيا.

الإدارة الكفؤة

يؤكد الدكتور عبدالدائم يحيى الحداد الباحث في مركز البحوث والدراسات أن عملية إدارة التحول والانتقال نحو استدامة النمو في اليمن لابد لها من إدارة كفؤة ولهذا يضع على بساط مؤتمر الحوار الوطني مسألة في غاية الأهمية وهي التركيز على البناء الإداري السليم في الهيكل القادم للاقتصادي اليمني ويرى الدكتور الحداد ضرورة العزوف عن المركزية الشديدة ، والإدارة الفردية الشمولية والتي أفضت إلى فقدان الثقة الضرورية بين الرئيس الإداري والمرؤوسين وعدم إخلاص الطرفين لنجاح العملية الإدارية ، وعدم تقديس المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحرية القول والعمل.

فالمكون الاقتصادي لابد له من الإدارة الكفؤة في تنظيم الموارد الوطنية المحدودة، بأعلى كفاءة إنتاجية. من أجل سد الحاجات البشرية الكمية والنوعية أو المادية والروحية أيضا.